معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي

شريط عابد[*]

أستاذ محاضر، جامعة ابن خلدون (تيارت) ـ الجزائر.

مقدمة

إن النظم الاقتصادية المختلفة هي في الأصل نظم معرفية إبستيمولوجية (Epistemology) تعكس طريقة التفكير التي يرى بها الناس إشكالات الحياة. والإشكال من المنظور الاقتصادي يتمثل في التناقض بين حاجات الناس والموارد المتاحة لهم. وقد دأبت كتب الاقتصاد الرأسمالية على تحديد هذا الإشكال وفقاً للمبادئ النفعية، ومن ثمة تعريف المشكلة التي تصير الأساس الفكري والعملي لمواجهة الإشكال، على أنها هي: « ندرة الموارد» مقابل حاجات الناس غير المحدودة. هذا التعريف الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية لا يمكن اعتباره رأياً علمياً، بل هو طرح مذهبي؛ فالنظم الاقتصادية لا تتفق في تعريفها للمشكلة الاقتصادية، إذ يعتبرها الإسلام، مثلاً، في جانب الطلب، أي في الإنسان ذاته، وليس في جانب العرض (الموارد الطبيعية).

الواقع العملي للاقتصاد العالمي في ظل المذهبين الرأسمالي والاشتراكي لم يحقق التوزيع الأمثل ولا التخصيص الفعال، وهو ما حدث مع النظام الاشتراكي السوفياتي (الذي يشكّل انهياره دليلاً من أكبر أدلة فشله) وكذلك مع النظام الرأسمالي المعاصر، الذي تميز بالأزمات الدورية التي يعتبرها منظّروه من مميزاته المرتبطة به، الأمر الذي يجعلنا نحاول إعادة صوغ النظرية الاقتصادية معرفياً، انطلاقاً من تصحيح مفهوم المشكلة الاقتصادية، أو يجعلنا، على الأقل، نتساءل حول إحدى ركائز النظام الرأسمالي، وهي **معدل الفائدة**[1].

(*) البريد الإلكتروني: cheriet04@yahoo.fr.

(١) حسن حبيب العبندي، «المشكلة الاقتصادية: دراسة مقارنة في النظم الاقتصادية =The Economic Problem A Comparative Study of Economic Systems,» <http://faculty.kfupm.edu.sa/FINEC/habandy/problems/8.htm>.

وقد تم التصرف في بعض الفقرات بما يتناسب مع طرحنا للموضوع.

على الرغم من كلّ المشاكل التي واجهها ويواجهها النظام الرأسمالي مع الأزمات السابقة (اقتصادية أو/و مالية)[٢]، لم يعترف منظّروه بضرورة مراجعة فكرة معدل الفائدة، مع أن العديد منهم أشار ضمناً إلى المشاكل التي يطرحها، بل أقر بأن سبب الأزمات الاقتصادية هو عدم التوافق بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية[٣]، ولعله من السهل ملاحظة ما يسببه معدل الفائدة من تباعد بين الدائرتين النقدية والحقيقية[٤]. وفي إطار كلّ هذا، سنحاول الإجابة عن السؤال التالي الذي نعتبره إشكالية البحث: **هل توجد علاقة بين معدل الفائدة والأزمات المالية والاقتصادية في النظام الرأسمالي؟ وما الذي يحدث لو تم الاستغناء عن معدل الفائدة؟**

أولاً: تعريف الأزمات الاقتصادية والمالية

تشغل الأزمة الدورية مركز الصدارة بين الأزمات الاقتصادية التي تعترض الاقتصاد الرأسمالي. وهي نتيجة مباشرة للاختلالات الاقتصادية العامة بمعناها الواسع (عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار (Keynes)، وعدم التناسب بين فرعي الإنتاج الأول والثاني، أي السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية (Marx)، وعدم التناسب بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني). وفي نهاية الأمر، تساهم هذه الأزمات في إيجاد آليات تساعد في زيادة إنتاجية العمل وخفض نفقات الإنتاج. فالمؤسسات، في محاولاتها الخروج من الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها، تكثف بحثها عن أنواع جديدة من المنتجات وعن تقنيات حديثة تستخدمها في الإنتاج (Schumpeter)[٥]. وتعَدّ الحلول المؤقتة أو الجذرية التي تتوصل إليها المؤسسات أساساً لتجديد رأس المال الثابت ورفع إنتاجية العمل وتوسيع الإنتاج. وفي هذا المعنى نفسه، تعَدّ الأزمة مرحلة تأسيسية للدورة الاقتصادية، أي المرحلة التي تحدد، إلى درجة كبيرة، مسار التطور اللاحق، والملامح الرئيسية للدورة التالية، وطبيعة تجديد رأس المال الثابت. لذلك، لا بد في البداية من الحديث عن طبيعة الدورة الاقتصادية الملازمة للاقتصاد الرأسمالي، وخصائصها والمراحل التي تمر بها، ومن ثم الانتقال إلى الحديث عن الأزمة الاقتصادية بوصفها إحدى مراحل هذه الدورة[٦].

(٢) حيث تم إحصاء ٢٤ أزمة مالية منذ عام ١٩٧١ حسب Henri Houben، وسيتم ذكر المرجع لاحقاً.

(٣) وهو ما ذهب إليه كينز، بل وحتى آدم سميث حين دعا إلى تحديد معدل الفائدة بحدود قصوى، كما ذهب إليه غيرهم من الاشتراكيين ككارل ماركس وإنغلز.

(٤) هذا دون الإشارة إلى ما ترتب على المراهنة عليه، باستعمال المشتقات المالية كالتبادلات والخيارات والعقود المستقبلية وغيرها، وما ساهمت به من زيادة البعد بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي.

(٥) للمزيد انظر: Henri Houben: «La Crise Economique: Vue du tiers monde,» *La Presse libre* (16 mai 2007), <http://www.marx.be/FR/Bulletins/links36/>, and «La Crise economique et financière Formation,» Attac-Bruxelles (28 février 2008).

(٦) مصطفى العبد الله، «الأزمات والدورات الاقتصادية،» **الموسوعة العربية**، <http://www. arab-ency.com/ index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=635&vid=>.

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية (Cycle) بدلاً من كلمة (Crises) التي تدل على الأزمة. والفارق بين الاصطلاحين هو أن الأزمة تدل على الاختلال أو الاضطراب في مرحلة =

والدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مروراً بأربع مراحل أساسية هي: أزمة فانتعاش ونهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية لترسم طريق التطور الرأسمالي. والمرحلة الرئيسية فيها هي أزمة فيض الإنتاج؛ فكل أزمة تكمل الدورة السابقة لها، وتؤدي التناقضات المتراكمة في مسيرة تلك الدورة السابقة إلى الانفجار، معبّدة الطريق لتوسع الإنتاج في دورة جديدة تنتهي إلى أزمة تالية. وعلى هذا، فالدورة تبلغ ذروتها عندما تبدأ الأزمة التالية في دورة جديدة، وهو ما يسمّى أزمة فيض الإنتاج. عموماً، الأزمة الاقتصادية هي تعبير عن وجود اختلالات في التوازنات الاقتصادية وتفاوتات حادة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة تلك المرتبطة بالجانب المالي. لذلك، فإن أية أزمة اقتصادية تنشأ غالباً من وجود أزمة مالية نتيجة وجود اختلالات عميقة واضطرابات حادة ومفاجئة في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، سواء لدى المؤسسات المصرفية (أزمة سيولة، أزمة ائتمان...)، أو لدى أسواق المال (حالة الفقّاعات)، أو لدى المؤسسات النقدية (أزمة العملات وسعر صرفها).

وهناك إسهامات فكرية مختلفة حاولت تحديد ماهية الأزمة المالية، معتبرة إياها الحالة التي تمس أسواق البورصات وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة بلدان، وتكمن خطورتها في منعكساتها على الاقتصاد، مسببة أزمة اقتصادية يليها انكماش اقتصادي يصاحبه عادة انحصار للقروض متبوع بأزمة سيولة نقدية وانخفاض في الاستثمار، وحالة من الذعر والحذر في تعاملات أسواق المال.

ثانياً: تاريخ الأزمات الاقتصادية والمالية

كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية؛ فقد كانت تنجم في السابق عن كوارث طبيعية، كالجفاف والطوفان والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان، كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة عند الناس، وتنشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس. وكانت هذه الأزمات، التي تسمّى «أزمات ضعف الإنتاج»، تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين. وقد أشار تقي الدين المقريزي (توفي عام ٨٤٥ هـ) إلى معظم الأزمات الاقتصادية التي حدثت في مصر على مر العصور، وحدد أهم أسبابها، فمنها ما كانت بسبب الطبيعة (كانخفاض منسوب النيل، وانحباس المطر، والآفات التي تصيب المحاصيل)، أو بسبب سلوك الإنسان وتصرفه، كالفتن والاضطرابات وتفشي الرشوة وغلاء دور السكن وارتفاع أجورها وانخفاض قيمة النقود.

= زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني أن حصول الأزمات يمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتمثل أحد مظاهره الطبيعية. للمزيد انظر: فلاح شفيع، «النشاط الربوي والأزمات المالية،» **موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي** (١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨).

وفي عصرنا شكّل تكرار الأزمات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام. وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، فضلاً على انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات لتشمل دولاً أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول، واندماجها في منظومة التجارة العالمية.

تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٩ تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة. كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالميًا فشملت دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية، وزادت حدة الأضرار الناجمة عنها، حيث قدرت خسائر اليابان مثلاً من الأزمة الآسيوية الأخيرة بحوالى ١٠ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين قدرت خسائر الولايات المتحدة بحوالى ٣ بالمئة. وأكدت تقارير مختلفة لصندوق النقد الدولي أن أكثر من ٥٠ بالمئة من تلك الأزمات حدثت في الدول النامية وفي الدول ذات الأسواق الناشئة على الخصوص. وسنحاول في ما يلي تعداد أغلب الأزمات الاقتصادية والمالية منذ ظهور أولى الأزمات المالية عام ١٦٣٧:

الجدول الرقم (١)
كرونولوجيا الأزمات المالية والاقتصادية

الأزمة	الأسباب والمظاهر
أزمة شباط/ فبراير ١٦٣٧	استفحال ظاهرة المضاربة في أوروبا أدى إلى انخفاض مفاجئ للأسعار تسبب في إفلاس المضاربين. وقد اعتبرها المؤرخون أولى الأزمات المالية الناتجة من المضاربة.
أزمة ١٧٢٠	تعرضت كلٌّ من فرنسا وبريطانيا لأزمتين متتاليتين جراء انهيار أسعار أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم الجديدة.
أزمة شباط/ فبراير ١٧٩٧	يقرر بنك إنكلترا تعليق التخليص نقداً، نظراً إلى الانحصار الذي وقع في احتياطه، وهو ما أدى إلى سحب مدخرات المواطنين والشركات، والتسبب في إفلاس جماعي.
أزمة ١٨١٠	بعد قيام نابليون بضرب حصار على إنكلترا، تأثر نظام الائتمان ولم تستطيع البنوك تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا، مما أحدث أزمة سيولة وموجة بطالة.
أزمة ١٨١٩	صرف أموال باهظة على حرب ١٨١٢ وسياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي أديا إلى حدوث أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية.
أزمة ١٨٢٥	المضاربة الشديدة على الاستثمارات في أمريكا اللاتينية أدت إلى انخفاض قيم أسهم هذه الاستثمارات في بورصة لندن، الأمر الذي تسبب في إفلاس عدد كبير من البنوك والشركات. وهي أولى الأزمات التي مست البورصة في بريطانيا.

يتبـــع

تابــع

أزمة ١٨٣٦	اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة شكّل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار في أمريكا. ونظراً إلى حجم الديون واقتراض البنوك الأمريكية من نظيرتها البريطانية، فقد انعكس هذا القرار على قيم أسهم البنوك البريطانية، وأدى بالتالي إلى انهيار في بورصة العقار البريطاني وانتقالها إلى البورصة الأمريكية.
أزمة أيار/ مايو ١٨٧٣	أعلنت بورصتا فيينا والنمسا فترة الكساد الاقتصادي العالمي بسبب المضاربات الضخمة التي لا تقابلها ضمانات، ولم تكن مغطاة بإنتاج اقتصادي حقيقي، مما سبب انهياراً في بورصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
أزمة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٩	فقد مؤشر «داو جونز» (Dow Jones) ثلث قيمته، وتبعه ركود وانحسار في الإنتاج العالمي بـ ٥٠ بالمئة. وتعد تلك الأزمة أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثراً، إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بمعدل ١٣ بالمئة، التي انعكست على الانهيارات المتوالية في أسواق المال الدولية، وقد استمر أثر هذه الأزمة عشر سنوات.
أزمة ١٩٤٤	إقامة نظام نقدي دولي جديد («بريتون وودز» (Bretton Woods) يعتمد على قاعدة الذهب والدولار، بخلاف رأي كينز (Keynes) الذي أراد قطع العلاقة بين إصدار النقود والذهب وربطه بآلية حقوق سحب خاصة.
أزمة ١٩٧١	نهاية قابلية التحويل الثابت بين الدولار والذهب، ليحدد سعره وفق السوق، وأصبحت أسعار الصرف مرنة. وفي السنوات التي تلت، وبسبب غياب القوانين المنظمة، أزيلت الحواجز بين الأسواق المالية، وخضعت معدلات الفائدة لاضطرابات قوية.
أزمة ١٩٧٤	إفلاس البنك الألماني «هيرستات» بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي أول مرة يتم من خلالها التعرف على الخطر النظامي.
أزمة ١٩٨٢	أزمة الديون العالمية التي نشأت إثر توسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث نتيجة تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال. وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدماتها، مثلما حدث في المكسيك عام ١٩٨٨.
أزمة ١٩٨٥	توقُّف نظام التشغيل في بنك نيويورك لمدة ٢٨ ساعة أدى إلى التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية، وهو ما استدعى تدخل البنك المركزي سريعاً بـ ٢٠ مليار دولار.
أزمة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧	انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف وارتفاع أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل لغاية ٤٠٠ نقطة، أديا إلى انهيار في بورصة الأسهم في لندن وأمريكا، الأمر الذي استدعى تدخل البنك المركزي الأمريكي.

يتبــع

تابــع

أزمة أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢	تعرض الجنيه الإسترليني لموجة مضاربات أغرقته، وهو ما تسبب في تشويه النظام النقدي الأوروبي.
أزمة ١٩٩٤	وتسمّى الأزمة الاقتصادية المكسيكية، وذلك لأن ارتباط عملة البلد بالدولار الأمريكي شكل ضمانة وهمية شجعت على الاستدانة الأجنبية، مما سبّب عجزاً في ميزان المدفوعات واستدعى تدخل الولايات المتحدة لكونها أقرب جيران المكسيك.
أزمة ١٩٩٧	الأزمة الآسيوية، لتصبح تايلاند وكوريا الجنوبية على حافة الانهيار المالي، وتم اتخاذ إجراءات تعديل عنيفة، أدخلت الاقتصاد في مرحلة ركود قاس، دفع ثمنها من أجور العمال التي انخفضت أكثر من ٣٠ بالمئة بسبب انخفاض قيمة النقود.
أزمة أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨	تم إنقاذ السوق المالية من كارثة محققة بفضل مبادرة الاحتياطي الأمريكي بمساهمة ١٠٠ أكبر بنك في العالم LTCM (Long Term Capital Management) وذلك بسبب المشتقات المالية التي سببت انهياراً كبيراً في بنوك دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، وهددت النظام المالي العالمي.
أزمة أيار/ مايو ٢٠٠٠	أزمة الإنترنت أو الدوت كوم (أزمة مؤشر ناسداك)، ضعف النمو الاقتصادي الأمريكي، ليبقى مدعوماً بالاستهلاك العائلي المرتبط بمعدلات الفائدة المنخفضة جداً، وارتفاع قيمة العقارات والقروض السهلة، نتيجة إدراج أسهم شركات الإنترنت في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وهو ما يُعرف بمؤشر ناسداك «NASDAQ»، حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بشكل كبير فأدت في عام ٢٠٠٠ إلى انفجار تلك الفقاعة (سمّيت آنذاك فقاعة شركات الإنترنت).
أزمة أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١	ما عُرف باسم هجمات تنظيم القاعدة على برجي نيويورك (Twin Tower)، وما نتج منها من انهيارات كبيرة في أسواق المال الأمريكية وتضرر شبكات اتصال حيوية كأنظمة المقاصة.
أزمة ٢٠٠٧	بداية انخفاض العقارات في بعض مناطق الولايات المتحدة، واستمرار انهيار البورصة، وإفلاس أكبر البنوك في العالم، مع توالي العديد من الفضائح في الميدان المالي، وتوالي انهيار أكبر المصارف وإفلاسها في ما بات يُعرف بأزمة الرهن العقاري (Subprimes).

المصدر: «Le Groupe wikipedia: Crise financiere (on-line),» Wikipedia: The Free Encyclopedia, <http://www.fr.wikipedia.org/ wiki/crise>.

تجعلنا الدراسة المعمّقة لهذه الأزمات السابقة الذكر نكتشف السبب الرئيسي لوجودها، وهو يتمثّل في الديون المبالغ فيها التي لا يبررها النشاط الحقيقي بقدر ما تستند إلى نشاطات أخرى مساعدة على نمو هذه الديون التي تؤدي في النهاية إلى وجود ركود اقتصادي، وانخفاض في الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يجعل تدخل الحكومات أمراً ضرورياً للحد من منعكساتها السلبية. وغالباً ما يكون هذا التدخل عن طريق ضخ مبالغ مالية

كبيرة لإنقاذ المؤسسات المصرفية والمالية المتعثرة، والخسائر التي تنجم عن هذا التعثر.

وبالرغم من وجود اتفاقية بازل، التي تضع حدوداً للتوسع في الإقراض، وتشترط ألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك، ومن أن البنوك لا تستطيع أن تقرض أكثر من نسبة محددة لما تملكه من رأس مال واحتياطي، وهو ما يُعرف بالرافعة المالية، فإن رقابة البنك المركزي اقتصرت على البنوك التجارية، وهو ما جعل ما يُعرف ببنوك الاستثمار تتمادى، ودون حدود، في عملية الإقراض، حتى وصلت إلى ستين ضعف حجم رؤوس أموالها، كما في حالة USB وبنك Lyman، وهذه الزيادة في الإقراض مردّها إلى الجشع في الحصول على الأرباح القصيرة الأجل (حجم المكافآت)، التي يتولد منها مزيد من المخاطر المرتبطة بالسداد. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن المؤسسات المالية تبتكر طرقاً أخرى لزيادة حجم الإقراض، منها ما تسمّى المشتقات المالية لتوليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد، وهي ما نتجت منها مؤخراً أزمة الديون العقارية نتيجة انعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة وبنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية والهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية. هذه العناصر كلّها تكاتفت في إحداث الأزمات المالية وفقدان عنصر الثقة، ومن ثمة وجود الأزمات الاقتصادية.

الجدول الرقم (٢)
خسائر الدول نتيجة تعرضها لأزمات مالية

الدولة	الفترة	الخسارة (نسبة إلى ن.م.إ.)(*) (بالمئة)
إسبانيا	١٩٧٧ ـ ١٩٨٥	١٧
فنلندا	١٩٩١ ـ ١٩٩٣	٨
السويد	١٩٩١ ـ ١٩٩٢	٦
النرويج	١٩٨٧ ـ ١٩٨٩	٤
الولايات المتحدة	١٩٨٤ ـ ١٩٩١	٣
فنزويلا	١٩٨٢ ـ ١٩٨٥	٥٥
المكسيك	١٩٩٤ ـ ١٩٩٥	١٥
البرازيل	١٩٩٤ ـ ١٩٩٦	١٠

(*) ن. م. إ. = الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Survey* (1998), p. 78.

ثالثاً: الأسباب المباشرة لأزمات الكساد الاقتصادي والأزمات المالية

في كلّ هذه الانهيارات كانت المسببات (Trigger Mechanisms) تختلف ظاهرياً، ولكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومن ثم يبدأ منها الانهيار، وهى ظهور دَيْن كبير

يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق. وكانت تشترك أيضاً في النتيجة التي تلي ذلك، وهي ترسب ركود اقتصادي ينتج منه هبوط في الإنتاج ثم بطالة كبيرة. وقد اعتبرت البطالة أخطر هذه المشاكل(٧).

إن الأسباب المباشرة لأزمات الكساد الاقتصادي هي التناقضات الرئيسية التي تلازم النظام الرأسمالي، وهي: التناقض بين زيادة الإنتاج وتراجع الإنتاج الفعال نسبياً؛ فوضى الإنتاج؛ اختلال التوازن وعدم التناسق، والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك؛ التناقض بين شروط إنتاج القيمة الزائدة وشروط تحقيقها.

والتناقضات هذه ناشئة جميعها من التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وشكل الحيازة الرأسمالي الخاص، والتناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج(٨).

أمّا الأزمات المالية، فلا يمكن إرجاعها إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب (الكلية والجزئية) التي تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، وأهمها:

١ ـ عدم استقرار الاقتصاد الكلي: إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري؛ فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على زبائن البنوك المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم، خصوصًا خدمة الديون. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالى ٧٥ بالمئة من الدول النامية التي تعرضت لأزمة مالية شهدت انخفاضاً في شروط التبادل التجاري بحوالى ١٠ بالمئة قبل حدوث الأزمة. وشكل انخفاض شروط التجارة سببًا رئيسيًا للأزمة المالية في حالة كلٍّ من فنزويلا والإكوادور ، حيث الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه.

وتعتبر التقلبات في **معدلات الفائدة** العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية؛ فالتغيرات الكبيرة في معدلات الفائدة عالميًا لا تؤثر فقط في تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودرجة جاذبيتها. ويقدّر أن السبب المباشر لما بين ٥٠ بالمئة و٦٧ بالمئة من تدفقات رؤوس الأموال من الدول النامية وإليها خلال حقبة التسعينيات كان التقلبات في معدلات الفائدة عالميًا.

كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات في مستوى الاقتصاد الكلي، وهي كانت سببًا مباشرًا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية. وأكدت دراسات مختلفة هذه الحقيقة ، وأظهرت أن ٢٢ دولة نامية في أمريكا الجنوبية

(٧) عبد الرحيم حمدي، «الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي،» <http://www.aleppoeconomics.com/vb/attachment.php?attachmentid = 3027&d = 1238072662>.

(٨) نظرة ماركس وإنغلز.

عانت اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقة بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم، بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا. وذكرت الدراسة أن وقوع الأزمات المالية أحدث ارتفاعاً حاداً في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع معدلات الفائدة المحلية.

أمّا في الجانب المحلي، فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرًا حاسمًا في قدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية، وخصوصًا منح الائتمان وتوفير السيولة. وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج من ارتفاع مستويات الأسعار سببًا مباشرًا لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي. كما أن هناك آثارًا سالبة أخرى على مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي التي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية.

٢ ـ اضطرابات القطاع المالي: شكّل التوسع في منح الائتمان، وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا. فلقد شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات توسعًا كبيراً.

وأدى التوسع في منح الائتمان إلى حدوث ظاهرة تركز الائتمان، سواء في نوع معيّن من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية كما في حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية، أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري، كما حدث في حالة الأزمة المالية في تايلاند. ومن الأمور التقليدية في جميع الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية والصناعية، حصول انتعاش كبير في منح القروض.

كما كانت انتكاسة سوق الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية في الدول النامية. وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات. ودلت دراسة مشكين (Mishkin, 1994) على أن من الدلالات الظاهرة والقوية التي تسبق حدوث الأزمات المالية انهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة، كما حدث في فنزويلا في بداية التسعينيات.

٣ ـ عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف: يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف، خصوصًا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها معدلات الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من معدلات الفائدة المحلية. فقد دلت دراسة هونوهان (Honohan, 1996)، على أن نتيجة للتقدم التكنولوجي ومعالجة المعلومات والتحسن الكبير في تنظيم القطاع المصرفي، فإن نسبة (M 2) إلى الناتج المحلي الإجمالي في عيّنة من ٥٩ دولة نامية قد زادت من حوالى ٢٥ بالمئة إلى أكثر من ٣٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٣، من غير أن تحدث أية زيادة مقابلة في رأس مال المصارف في تلك الدول. وخير مثال على ظاهرة

عدم التلاؤم والمطابقة بين الأصول والخصوم هو الأزمة المالية في المكسيك(٩).

بعد أن تطرقنا إلى الأسباب الخارجية (الدولية أو الاقتصادية الكلية) للأزمات المالية، سنحاول التطرق إلى الأسباب الداخلية (الاقتصادية الجزئية) المتشابهة، التي يمكن ملاحظتها في كلّ أزمة مالية تقريباً.

يمكن تلخيص هذه الأسباب في الآتي:

ـ التعامل بالفائدة والإفراط في تطبيقها، إذ في حالة الكساد الاقتصادي يعجز المقترض عن سداد القرض وفائدته (الإعسار المالي).

ـ التعامل بنظام التجارة في الديون (التوريق)، فهو يؤدي إلى الإفراط في خلق النقود دون غطاء، وهذا يقود إلى وهمية وشكلية المعاملات الاقتصادية، بالإضافة إلى التعامل بنظام المشتقات المالية التي تمارسها البورصات، ومنها، على سبيل المثال، الشراء بالهامش، والمستقبليات والاختيارات التي تعد مغامرة في أغلبها ومراهنة غير مغطاة.

ـ التخلي عن نظام الغطاء بالذهب والفضة واستبداله بالدولار وبالعملات الورقية، وهذا أحدث تضخماً من خلال نظام خلق النقود.

ـ الممارسات غير الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية والمالية، ومنها الغرر والجهالة والتدليس والكذب والإشاعات والجشع والاحتكار والتكتلات والرشوة(١٠).

رابعاً: مظاهر الأزمات المالية

يمكن ذكر بعض المظاهر المشتركة بين الأزمات المالية الدولية من خلال استقراء العديد منها:

ـ الإسراع في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان، وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة.

ـ قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً على صعوبة استردادها.

(٩) ناجي التوني، **الأزمات المالية**، سلسلة جسر التنمية؛ ٢٩، ٣ ج (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤). حيث لوحظ أنه خلال الفترة التي سبقت حدوث الأزمة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤، حصل ارتفاع في نسبة عرض النقود (M 2) إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد صاحب ذلك نقص كبير في الاحتياطي من العملات الأجنبية، فأحدث فجوة بين التزامات المكسيك من الخصوم السائلة والاحتياطي من النقد الأجنبي المقابل لتلك الخصوم، واتسعت تلك الفجوة بشكل متسارع فزادت قيمة (M 2) لتصل إلى خمس مرات أكبر من قيمة احتياطي النقد الأجنبي، وهو ما حدا بالسلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة. ولقد تكررت المظاهر نفسها في حالة كلّ من البرازيل والتشيلي، ولكن بحدة أقل.

(١٠) حسين حسين شحاتة، **الأزمة المالية: آثارها والدروس والعبر المستفادة منها**، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي (القاهرة: دار المشورة، [د. ت.])، ص ٩ ـ ١٠، <http://www.darelmashora.com/Default.aspx?DepartmentID=28&Mode=MySelf>.

ـ نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهو ما يؤدي إلى انكماش في النشاط الاقتصادي ـ انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال.

ـ انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة، وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة.

ـ انخفاض المبيعات، ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها، بسبب ضعف السيولة.

ـ ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية.

ـ ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.

ـ انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، وهو ما يؤدي إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.

خامساً: آثار الأزمات المالية

عموماً تتشابه الأزمات المالية في الآثار التي تخلّفها، منها:

ـ إفلاس الكثير من البنوك والمصارف والمؤسسات المالية(١١)، بسبب نقص السيولة وزيادة سحوبات المودعين، واضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه حتى لا يحدث انهيار تام للحياة الاقتصادية، وتقع الدولة في دائرة الإفلاس.

ـ إفلاس بعض الشركات التي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد، أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية.

ـ فقدان الوظائف، وارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، وهو ما يلقي المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول، ويوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة.

ـ قيام بعض الدول بفرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات إلى الشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس أو دعم الودائع أو نحو ذلك.

ـ فقدان المقترضين لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض بحيث يصبحون في عداد المشردين واللاجئين والمهجرين والفقراء والمساكين(١٢).

(١١) وهي حالة كبار البنوك في الأزمة الحالية.

(١٢) حسين حسين شحاتة، «أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي،» سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار المشورة، ص ٥ ـ ٨، <http://www.darelmashora.com/Default.aspx?DepartmentID=28&Mode=MySelf>.

سادساً: إجراءات معالجة الأزمات المالية وتقييمها

سعت الدول التي تعرضت للأزمات، وكذا منظّرو الرأسمالية، إلى محاولة إصلاح الوضع كلّ مرة. ومن بين ما تم اقتراحه والقيام به، نذكر ما يلي:

ـ المطالبة بالمزيد من الشفافية في منتجات الدَّين، وأهمها المشتقات (التي اعترف كبار المنظمين المصرفيين في العالم بأنهم لا يفهمونها كما لا تفهمها بنوكهم المركزية).

ـ المطالبة بالمزيد من التنظيم والرقابة. وحقيقة الأمر أن الرقابة ظلت تمدد وتشدد ولكن على العالم الثالث!

ـ وضع قواعد حسابية جديدة لتقييم الأصول لا تسمح بتضخيمها، وبالتالي تضخيم الاستدانة عليها.

ـ مكافحة فساد مؤسسات التقييم (Rating) التي أصابها فساد خطير.

ـ العودة إلى قواعد التسليف المصرفي التقليدي.

ـ ضرورة فرض ضوابط على استعمال أموال الضرائب المستعان بها لإنقاذ البنوك وإنعاش الحالة الاقتصادية (التسليف مباشرة لعناصر الاقتصاد الحقيقي من طالبي شراء المنازل والعربات وقروض تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

ـ أخيراً، وبسبب الأزمة الأخيرة، ظهرت أصوات محدودة تتحدث عن أسباب جوهرية يجب مراجعتها (كاستعمال النماذج الحسابية)، ويجب التفكير في حلول جذرية لأن صفحة جديدة بدأت من الرأسمالية ولا بد من إيجاد آليات جديدة لها ـ كما حدث بالنسبة إلى الاقتصاد الكينزي ـ وظهرت كتابات تطالب بالنظر في جدوى نظرية الملكية العامة، وأصوات تدعو إلى مراجعة الخصخصة.

ولكن لم تظهر بعدُ أية دعوة من الجانب الغربي في مراجعة جذرية لأسس النظام الرأسمالي. ومن الجانب الإسلامي ظهرت أصوات محدودة تدعو إلى تقديم البديل الإسلامي، رغم أن الذي حدث هو انهيار كاد أن يقع في الأسواق المالية ـ وتم احتواؤه مؤقتاً ـ ويتوقع أن يليه كساد في الاقتصاد الحقيقي تنتج منه بطالة واسعة ما لم يتم تدارك ذلك (يتوقع حتى الآن أن ينخفض النمو العالمي من ٣,٧ بالمئة لعام ٢٠٠٨ إلى ٢,٧ بالمئة خلال عام ٢٠٠٩)، وقد تتغير الصورة إلى الأسوأ. أمّا تكلفة التدخل، فقدرت بـ ١٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي لأمريكا وأوروبا[(١٣)].

سابعاً: معدل الفائدة والأزمات الرأسمالية

من خلال تطرقنا إلى تعريف الأزمات، أسبابها، مظاهرها، آثارها وإجراءات معالجتها، لاحظنا أن لمعدل الفائدة (سواء بسبب التقلبات أو الارتفاع الكبير) بالغ الأثر في تفجير الأزمات

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ١٠.

أو تفاقمها، وذلك بسبب سعي البنوك وأصحاب رؤوس الأموال إلى تحقيق فوائد خيالية (الجشع)، فتتضاعف الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي من جهة، وتهرب الأموال من الاقتصاد الحقيقي (الاستثمار المباشر) باتجاه السوق المالية (المضاربات) من جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى ظهور الأزمات (يمكن العودة إلى أسباب الأزمات حسب ماركس وكينز). كما أن ارتفاع معدلات الفائدة، ونقص السيولة بسبب مواصلة الرأسماليين الحصول على فوائد أكبر يطيلان فترات الكساد ويزيدان بالتالي آثارها في الاقتصاد الحقيقي (تقليص الإنتاج وظهور ارتفاع في معدلات البطالة).

يعتبر معدل الفائدة الذي تعتمده البنوك سبباً في ركود الاقتصاد. وقد نادى الاقتصاديون منذ زمن بعيد بضرورة إعادة النظر في كيفيات وإجراءات تطبيقية، إن لم نقل إلغاء معدل الفائدة كلياً. وكان أرسطو من الأوائل الذين اعتبروا الفائدة ضد الطبيعة، وأن الحصول على النقود من النقود إجراء مخالف للطبيعة، فهي وسيلة لمبادلة السلع، ولا يمكن استخدامها للحصول على ثروة نظير إقراضها بفائدة. وهي الفكرة التي اقتنع بها توما الإكويني مستنداً إلى أقوال أرسطو وتعاليم الكنيسة.

أمّا تجار القرن السابع عشر، فقد هاجموا الفائدة وإطلاق أرباح المرابين من منطلق مصلحة رأس المال التجاري، وإن برروا ذلك باتباعهم توجيهات رجال الدين والكنيسة.

وكان آدم سميث خلال القرن التاسع عشر، وبالرغم من تبنّيه فكرة «دعه يعمل دعه يمر» (الحرية الاقتصادية)، قد طالب بوضع سقف لمعدل الفائدة على القروض، الأمر الذي جعل رواد المدرسة الكلاسيكية يتبنون الفكرة في وضع إجراءات تحكم الفائدة.

وقد شكّلت الفائدة حجر الزاوية عند جون مينارد كينز (المدرسة الكينزية) في أعقاب أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩)، إذ يعتبرها سبباً في حدوث هذه الأزمة. وقد خصص لها حيزاً واسعاً في كتاباته التي اعتُبرت آنذاك (١٩٣٦) ثورة في التحليل الاقتصادي، وتبعه في ذلك الكينزيون الجدد والنقداويون.

عموماً، حتى لو اختلفت وجهات النظر في كيفية معالجة الفائدة التي يعتبرها الجميع سبباً في وجود الأزمات الاقتصادية، فإن القروض بالفائدة تشكّل مشكلة اقتصادية بحكم تضاؤل الدَّين الأصلي مع الزمن بالنسبة إلى الفائدة المحسوبة عليه، ويصبح عجز الأفراد والمؤسسات والدول في التسديد أمراً وارداً في معظم الحالات، فيسبب أزمة تسديد الدَّين التي تُحْدث اختلالات في التوازنات المالية، وبالتالي أزمة مالية حقيقية تتبعها أزمة اقتصادية[١٤].

(١٤) رغداء محمد أديب زيدان، «الرّبا وبدائله في الإسلام،» الركن الأخضر، ص ١٦ ـ ١٧، <http:// www.grenc.com/show_article_main.cfm?id = 6438 >,
لمعرفة الردود الموجهة لمن يبررون الربا يمكن العودة إلى (ص ١٨)، أو إلى المراجع الأصلية في: عبد الرحيم بوادقجي، **مبادئ في علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية** (دمشق: مطبعة الدّاودي، ١٩٨٨)، ص ١٩٣، ومحمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، ط ١٤ (بيروت: دار التعارف، ١٩٩١)، ص ٦٣٧ ـ ٦٣٨.

أمّا من وجهة الشريعة الإسلامية، فالأمر واضح في تحريم الفائدة بالاستناد إلى كتاب الله وسننه(١٥). وقد اصطلح على تسمية الفائدة «الربا» كما جاء في الآيات والأحاديث، واتفق جمهور العلماء المسلمين على أن الربا حرام باعتباره مسبباً للأزمات الاقتصادية، وما يتبعها من غلاء وانحرافات مالية وركود اقتصادي(١٦)، وذلك من خلال تحكم النشاط الربوي في مسيرة حركة الأموال المستثمرة في المجالات الاستهلاكية والرأسمالية، أو من خلال حجز جزء من الأموال والحيلولة دون مشاركتها في النشاط التجاري والاستثماري بموجب عملية الاكتناز(١٧) (يمكن العودة إلى كينز وماركس في شرحهما لأسباب الأزمات).

فالاقتصاد الإسلامي تحكمه مبادئ العدالة في التوزيع، والتكافل الاجتماعي، ومحاربة كلّ أشكال الاحتكار والاستغلال والبيوع الفاسدة، وتكريس حد الكفاية، والمشاركة في الربح والخسارة، واعتماد القروض الحسنة، وتقديس العمل والكسب الحلال، وتحريم الكسب الحرام والغش. هذه المبادئ كلها كفيلة بحل هذه الأزمات التي يعانيها الاقتصاد الرأسمالي.

لذلك، وعملاً بهذه المبادئ التي تقوم بدور كبير في الحيلولة دون تكرار تعرض الاقتصاد العالمي للهزات والأزمات، يجب على البنوك التوقف عن بيع الديون، كما نهى عنه رسول الله (ﷺ): «بيع الكالئ بالكالئ»، والتوقف عن جدولتها انطلاقاً من مبدأ «النقود لا تلد نقوداً»، وكذلك الكف عن البيع على الهامش، وهو ما تعتمده البنوك الربوية كأداة من أدوات المشتقات

(١٥) قال تعالى: ﴿**الذين يأكلون الرّبا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرّم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون**﴾، **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٧٥.
ويقول تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الرّبا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون**﴾، المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآيتان ٢٧٨ ـ ٢٧٩.
وقال تعالى: ﴿**وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون**﴾، المصدر نفسه، «سورة الروم،» الآية ٣٩.
وقال تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الرّبا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون**﴾، المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٣٠.
أمّا في الحديث النبوي الشريف، فهناك أحاديث كثيرة تحذّر من الرّبا، وتبيّن تحريمه في الإسلام: فعن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: لعن الله آكل الرّبا وموكله وشاهديه وكاتبه». وعن عبد الله بن حنظلة قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: درهم ربا يأكله الرّجل وهو يعلم، أشدّ من ستة وثلاثين زنية».
وفي الحديث الشريف لعمر (رضي الله عنه): «إنّ آخر ما نزلت آية الرّبا، وإنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قبض ولم يفسّرها لنا فدعوا الرّبا والرّيبة».
ففي الحديث عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: أتيت ليلة أُسْرِيَ بي على قوم بطونهم كالبيوت، فيها الحيّات تُرى من خارج بطونهم، فقلت: من هؤلاء يا جبريل؟ قال: هؤلاء أَكَلَةُ الرّبا».
(١٦) زيدان، «الرّبا وبدائله في الإسلام».
(١٧) شفيع، «النشاط الربوي والأزمات المالية».

المالية «بيع ما لا تمتلكه»، والتوقف عن خلق النقود بغرض إقراض ضعف ما لديها من ودائع، زيادة على منع التعامل بالإقراض مقابل السندات، والكف عن استخدام صكوك الاستثمار كأداة مالية لتمويل الحكومات والشركات، ومنع كلّ أشكال الممارسات الاحتكارية والقروض بفائدة، والابتعاد عن شراء المخاطر.

خاتمة

ما يحدث اليوم ليس جديداً في أسبابه أو نتائجه أو في طريقة معالجته. وقد كانت المعالجات في كلّ الأحوال جزئية وإجرائية لتخفيف وقع المشكلة لا لمعالجة جذورها، والدليل على ذلك أن المشكلة، أي الانهيارات المالية التي تليها انهيارات اقتصادية، ظلت تتكرر ـ على فترات أقصر ـ ويزداد حجمها وتأثيرها. وقد اتفق الكثير من المعلقين في الفترة الأخيرة على أن سبب المشكلة باختصار هو «الجشع»!. هذه الكلمة ترددت بكثرة، ولكنها أُلصقت بقادة النظام المصرفي العالمي (حمل غلاف عدد ٢٩ أيلول/ سبتمبر من مجلة **تايم** الأمريكية ٢٩ العنوان التالي: «ثمن الجشع» (The Price of Greed))، وجشعهم الشخصي وحرصهم على تلقى المكافآت الخرافية، أي إن السبب الحقيقي، أياً كان القائمون به، هو سبب أخلاقي[(١٨)].

في الحقيقة، إن ما حدث كان عبارة عن تركز الأموال لدى نفس الطبقة من أصحاب رؤوس الأموال من المضاربين، بل حتى الأموال التي تم ضخها توجهت إلى الأيدي ذاتها. وكحل لأزمة النظام الرأسمالي والأزمة الحالية نقترح ما يلي:

جعْل معدل الفائدة يساوي الصفر، أي إن أصحاب رؤوس الأموال هم من يقومون بالاستثمار، سواء بأفكارهم وجهودهم وأموالهم أو بمشاركة الراغبين في الاستثمار ممن لا يملكون الأموال (والذين قد يملكون الأفكار والموهبة، وهنا يمكن العودة إلى شومبيتر). وقد نصادف هنا حالتين، وهما: التوافق في قراءة إشارات البيئة الاقتصادية بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأفكار، وهو ما يجعل الطرفين يقومان بالاستثمار (يمكن هنا العودة إلى كلّ النظريات التي تشرح سلوك المستثمر، كنظرية كينز، ونظرية التوقعات الرشيدة، ونظرية التوقعات التكيفية)، أو تعارض أفكارهما بما يؤدي إلى عدم الاستثمار (مما يطرح مشكلة أخرى قد تكون الزكاة جزءاً لحلها، وهي بمعدل ٢,٥ بالمئة)، ويمكن أن نلاحظ أن المشاركة في الخطر تصبح موجودة، وأن بجعل معدل الفائدة يساوي الصفر يختفي جزء من الوسطاء الماليين فيُحدث تقارباً بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويقلل من تكاليف الاستثمار (تكاليف الوساطة المالية) ليوجّه هامشها إما إلى المستهلك وإما إلى المستثمر وإما إلى كليهما. ويتم تعويض r (معدل الفائدة) ب π (الربح)، ويحصل أصحاب رؤوس الأموال أو الوسطاء الماليون (المتبقون) على الربح بدل الفائدة، هذا مع صلتهم المباشرة بالدائرة الحقيقية وتحملهم

(١٨) المصدر نفسه.

للخطر، الأمر الذي يجعل الدائرة الحقيقة ≃ الدائرة النقدية، وفي حالة الاكتناز وعدم الإقبال على الاستثمار، فإن الزكاة (٢,٥ بالمئة) قد تكون جزءاً من الحل.

يضاف إلى ما تقدم من حلول تأميم البنوك ومسح الديون المتمثلة في الفوائد.

هذه الحلول موجودة ضمن خصائص عمل المصارف الإسلامية، التي تستبعد التعامل بالفائدة الربوية، **وتعمل على توجيه الأموال نحو الاستثمار الحلال وتركيز هذا الاستثمار في دائرة إنتاج السلع والخدمات** التي تشبع الحاجات السوية للإنسان، وتهدف أيضاً إلى ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، ونبذ الاحتكار الذي تفرضه شركات الاستثمار الرأسمالية ■